الأمم المتحدة

A/57/290

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الأولي الذي أعده باولو سيرجيو بنيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وفقا لقرار اللجنة ٦٧/٢٠٠٢ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٩/٢٠٠٢.

* A/57/150.

** يقدم هذا التقرير في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ حتى يُدرج فيه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

101002 101002 02-51782 (A)
0251782

التقرير الأولي للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

يستند هذا التقرير إلى النتائج التي تمخضت عنها البعثة التي اضطلع بها المقرر الخاص إلى ميانمار في شباط/فبراير ٢٠٠٢، والمعلومات التي وردته حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

تخضع ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية في ميانمار لتأثير حالة إنسانية معقدة. فالفقر مستشر والاقتصاد ما زال يعاني من آثار العجز المتنامي والتضخم المتصاعد والنقص في إمدادات الطاقة والعملات الأجنبية وسوء التعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمشاكل المرتبطة بالمخدرات، مع ازدياد درجة الضعف الذي تعاني منه أوساط الفقراء والأطفال والنساء ولا سيما في مناطق الأقليات العرقية ومناطق العمليات العسكرية. ومن الواضح أنه لا يمكن، بل ولن يمكن، تحقيق التقدم الحقيقي المستدام في هذه المناطق دون إحراز تقدم جوهري في عملية المصالحة الوطنية والتحول السياسي الجارية في البلد في الوقت الراهن، رغم أنه يمكن لبعض الإصلاحات الاقتصادية أن تسبق الإصلاحات السياسية. وعلى المدى القصير، يمكن للمساعدة الإنسانية الموجهة توجيها جيدا أن تساعد في التخفيف من الاحتياجات الأساسية للسكان، ولا سيما أضعفهم؛ بيد أنه لا يمكن التعامل مع الآثار التراكمية للصعوبات الاقتصادية والسياسية إلا من خلال عملية تدير دفتها الحكومة، بالاشتراك مع المنظمات المجتمعية وكافة الجماعات السياسية والعرقية ذات الصلة، وبدعم من المجتمع الدولي، الذي ينبغي له على المدى الطويل أن يعزز استراتيجية التحول من المعونة الإنسانية إلى النمو الاقتصادي المستدام وتنمية الموارد البشرية.

وما زالت الأنباء تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق التي ما زالت تشهد عمليات عسكرية. ويقال إن عمليات مكافحة العصيان قد أثرت في الأعوام الأخيرة على مئات القرى في ولايتي شان وكارين، اللتين يشتبه في أن جماعات المعارضة المسلحة تضطلع فيهما بعملياتها انطلاقا من قواعد توجد على طول الحدود بين تايلند وميانمار. كما يقال إن العديد من القرى قد نزح سكانها في ولاية كاياه الشرقية، وفي ولاية مون الشمالية، وفي مقاطعة تناسيريم. وفي الآونة الأخيرة أجبر السكان في ولاية تشان على الانتقال. وما زال ملتمسو اللجوء يتوجهون إلى تايلند، وهو ما يُشكل أحد أعراض الحالة الداخلية المعقدة التي تسبب فيها الإنسان بصفة رئيسية، والتي تعود جذورها لأسباب اقتصادية بقدر ما هي سياسية.

ويتعذر أن يطرأ تحول سياسي ديمقراطي له مصداقيته في ميانمار دون أن تتوافر أربعة شروط أساسية، هي: إشراك جميع عناصر المجتمع في حوار سياسي تسوده روح المشاركة والاحترام المتبادل والتعاون والإنصاف؛ وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين؛ وإلغاء القيود التي لا تزال تعوق قدرة الأحزاب السياسية والجماعات التي أبرمت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الحكومة على الاجتماع والمناقشة وتبادل الآراء ومزاولة أنشطتها المشروعة بصورة سلمية؛ والمناقشة الصريحة للأخذ بالديمقراطية السياسية، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق دون انتخابات حرة.

ويمثل إطلاق سراح الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سو كيي، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعد ١٩ شهرا من تحديد إقامتها فعليا، أبرز التطورات التي شهدتها ميانمار مؤخرا، وقد أذن هذا التحرك ببدء مرحلة جديدة يسميها المقرر الخاص مرحلة الاختبار العملي لبناء الثقة. وقد أطلق سراحها في ظل مناخ أفضل بكثير من ذلك الذي كان سائدا في عام ١٩٩٥. ولكن رغم أنه في استطاعتها أن تؤدي مهامها بصفتها رئيسة الرابطة، تفيد الأنباء بأن القيود المفروضة على الرابطة وغيرها من الأحزاب السياسية ما زالت تعرقل أنشطتها المشروعة. أما القيود المفروضة على حرية تبادل المعلومات والتعبير والصحافة فلم تلغ تماما بعد، كما لم يطلق بعد سراح السجناء السياسيين المتبقين.

وفي ذلك السياق، تكتسب مسألة إصلاح نظام إقامة العدل أهمية بالغة. وعلى الحكومة والمجتمع المدني في ميانمار أن يعملا معا لكفالة أن يجري إصلاح المؤسسات القضائية في سياق عملية التحول السياسي. والمقرر الخاص على ثقة بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيكونان على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه الجهود ودعمها. وقد تشتمل مجالات التعاون في بادئ الأمر على تقديم المساعدة التقنية من أجل المعاونة في إنفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تعتزم الحكومة التصديق عليه؛ واستعراض الظروف السائدة في السجون بصورة منهجية استنادا إلى المعايير الدولية لمعاملة السجناء، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإناث والأحداث؛ واستعراض التشريعات المتصلة بالعقوبات، ولا سيما ما يتعلق منها بإجراءات القبض والاحتجاز والتحقيق وغير ذلك من مجالات إقامة العدل الهامة؛ وإنشاء مكتبة لمراجع المعلومات القانونية لخدمة الأخصائيين العاملين في إقامة العدل وغيرهم من المسؤولين والطلاب المهتمين بهذا المجال؛ والاشتراك مع الجهاز القضائي وجهاز الشرطة في بحث المجالات التي يُعتقد أنها في أمس الحاجة إلى التعاون، من قبيل تدريب الفنيين المعنيين. وفي سبيل بلوغ هذا الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي أن

يشرع في التفكير في خيارات تعزيز المساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة المختلفة في سياق التفاعل القائم على المبادئ مع الأطراف المؤثرة الرئيسية في البلد، وهي: مجلس الدولة للسلام والتنمية، وزعماء الطوائف العرقية والدينية، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والأحزاب السياسية الأخرى، ومنظمات المجتمع المحلي. وينبغي للأمم المتحدة بصفة خاصة أن تشرع في تقييم أولويات مشاركتها، بما في ذلك عن طريق مشاركة بعض المجالس التنفيذية للوكالات والصناديق والبرامج، الأمر الذي يمكن في نهاية المطاف أن يؤدي إلى تعزيز أو إعادة توجيه وجود الأمم المتحدة ودورها في بعض المجالات الأكثر حيوية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١	٦
ثانيا -	أنشطة المقرر الخاص	٢-٦	٦
ثالثا -	التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان	٧-٥٧	٧
	ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية	٧-٢٠	٧
	بـاء - الحقوق المدنية والسياسية	٢١-٥٧	١١
رابعا -	الاستنتاجات	٥٨-٦١	١٩

أولا – مقدمة

١ – أرست لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٢/٥٨، المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، ولاية المقرر الخاص التابع للجنة والمعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وقامت بتمديد هذه الولاية مؤخرا في قرارها ٢٠٠٢/٦٧، المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي الفقرة ٨ (أ) من القرار الأخير طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين، مع مراعاة المنظور الجنساني عند التماس المعلومات وتحليلها. ويستند هذا التقرير إلى النتائج التي تمخضت عنها زيارة المقرر الخاص إلى ميانمار في شباط/فبراير ٢٠٠٢، والمعلومات التي تلقاها حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

ثانيا – أنشطة المقرر الخاص

٢ – اضطلع المقرر الخاص ببعثته الثانية لتقصي الحقائق في ميانمار في الفترة من ١١ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي الطريق إلى يانغون التقى المقرر الخاص في كوالالمبور، في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بالمبعوث الخاص للأمين العام لشؤون ميانمار. وفي الاضطلاع بهذه البعثة، اتبع المقرر الخاص المنهجية ومبادئ العمل التي وضعت في أثناء بعثته الأولى لتقصي الحقائق (انظر E/CN.4/2002/45، الفقرات من ٣ إلى ٦). وخلال هذه الزيارة، لقي المقرر الخاص من حكومة ميانمار نفس المستوى من التعاون الكامل الذي لا تحده قيود، وقد أعرب مجددا عن تقديره الصادق لذلك. وتمكن المقرر الخاص من تنفيذ برنامجه بالكامل متمتعا بحرية الحركة والوصول إلى الأشخاص العاديين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام.

٣ – والتقى المقرر الخاص في أثناء وجوده في يانغون بمسؤولي الحكومة، ومنهم الفريق خين نيونت، الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، ووزير الخارجية ونائبه، ووزير الداخلية، والنائب العام ورئيس مجلس المحامين، ووزير العمل، والمدير العام لمصلحة السجون، والمدير العام للشرطة، وأعضاء لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الداعية إلى عقد المؤتمر الوطني. وتلقى المقرر الخاص في أثناء اجتماعه بالأمين الأول تأكيدات متكررة بالتعاون الكامل من جانب مجلس الدولة للسلام والتنمية. وذكر الأمين العام أنه يريد البناء على النجاح الذي حققته البعثة السابقة وأشار إلى ضرورة تحسين حالة حقوق الإنسان. وأكد مجددا التزام حكومته بالنهوض برفاه شعب ميانمار، وأشار إلى أن الأمر الضروري الآن هو المضي قدما في عملية التحول السياسي والمصالحة الوطنية والتنمية، انطلاقا من اتفاقات وقف إطلاق النار التي أبرمت في معظم أنحاء البلد. كما اجتمع المقرر الخاص بممثلي الأحزاب القانونية وقادة الجماعات العرقية التي أبرمت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الحكومة. وقام بزيارة سجن إينسين المركزي ومستشفى للسجون في يانغون، حيث عقد لقاءات خاصة مع اثني عشر سجينا. وعقد أيضا عدة اجتماعات مع داو أونغ سان سو كيي، الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة، وممثلي أحزاب القوميات العرقية، والمنسق المقيم للأمم المتحدة والفريق القطري التابع لها، وممثلي السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني الدولية.

٤ – وزار المقرر الخاص ميتكيينا (ولاية كاشين) في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، حيث استقبلته السلطات المحلية، وعقد اجتماعات في ديوان الولاية واتحاد المحامين ومركز الشرطة. والتقى كذلك بممثلي منظمات المجتمع المدني المحلي، والزعماء الدينيين وزعماء المجتمع المحلي وموظفي مشاريع الأمم المتحدة. وزار مكتبي جماعتين من

جماعات وقف إطلاق النار (وهي الجماعات التي اتفقت مع الحكومة على وقف إطلاق النار)، ومعتقل الشرطة رقم ١، وسجن ميتكيينا، حيث أجرى مقابلة مع حوالي ١٢ سجينا. وقضى الصباح في قرية بالقرب من ميتكيينا.

٥ - وقام المقرر الخاص عقب بعثته إلى ميانمار بزيارة دامت ستة أيام إلى تايلند (٢٠-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢)، عقد خلالها اجتماعات مع نائبي وزيري الخارجية والداخلية، ومع نائب الأمين العام لمكتب مجلس الأمن الوطني، ووزير العمل والرفاه الاجتماعي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وممثلي السلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية. وكذلك قام فريق المقرر الخاص بزيارات ميدانية إلى كل من تشيانغ ماي، وفانغ، وماي سوت.

٦ - وفي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، زار المقرر الخاص لندن، حيث التقى بمندوبين من وزارة الخارجية والمنظمات غير الحكومية وببعض العلماء. كما قدم المقرر الخاص تقريرا شفويا عن الانطباعات والنتائج الأولية التي توصل إليها إلى لجنة حقوق الإنسان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، ويشكل التقرير الشفوي أساسا لهذا التقرير. وعقد الممثل الخاص اجتماعات مع ممثلي حكومة ميانمار وغيرها من الحكومات، ومع المنظمات غير الحكومية ومع بعض الأفراد، سواء في تلك المناسبة في جنيف، أو في نيويورك في وقت لاحق، وتبادلوا معه الآراء والمعلومات بخصوص حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

ثالثا - التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية

٧ - لا زال الوضع الإنساني المعقد في ميانمار يؤثر على ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. والفقر متفش، ولا تزال تتجلى في الاقتصاد آثار عجز متفاقم في الميزانية، وتزايد في التضخم، ونقص في إمدادات الطاقة والعملات الأجنبية. ومن ضمن الشواغل الرئيسية الصحة والأمن الغذائي ونوعية التعليم، والمشاكل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمخدرات، وأكثر الفئات تعرضا لهذه المشاكل الفقراء والأطفال والنساء، وعلى الأخص في مناطق الأقليات العرقية ومناطق العمليات العسكرية (انظر A/56/312، الفقرات ٦٧-٦٩؛ و E/CN.4/2002/45، الفقرات ٧٩-٩٤ و ١٠٨).

٨ - ومن الواضح أن التقدم الحقيقي والمستدام في هذه المجالات لن يتحقق ولا يمكن تحقيقه بدون تقدم ملموس في عملية المصالحة الوطنية والتحول السياسي الجارية حاليا في البلاد، رغم أن بعض الإصلاحات الاقتصادية قد تسبق الإصلاحات السياسية. وعلى المدى القصير يمكن للمساعدات الإنسانية الموجهة توجيها جيدا أن تسد الاحتياجات الأساسية للسكان، وعلى الأخص الفئات الأضعف؛ بيد أنه لا يمكن معالجة الآثار المتراكمة للمصاعب الاقتصادية والاجتماعية إلا من خلال عملية تقودها الحكومة بالاشتراك مع منظمات المجتمع المحلي وجميع الفئات السياسية والعرقية ذات الصلة، وبدعم من المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يساند على المدى الطويل استراتيجية الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى النمو الاقتصادي المستدام وتنمية الموارد البشرية.

٩ - وأثناء بعثته الأخيرة، شهد المقرر الخاص مبادرة ناجحة لتنمية المجتمع المحلي في قرية لابانغ روسنر قرب ميتكيينا. فخلال فترة السنتين والنصف الماضية، استفادت القرية و ٥٣ قرية أخرى في ولاية كاشين، يبلغ مجموع سكانها ٣٢ ٠٠٠ نسمة، من برنامج لتخفيف وطأة الفقر متعدد القطاعات وقائم على المشاركة نفذه برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي. ووزارة الارتقاء بالمناطق الحدودية والنهوض بالفئات العرقية الوطنية هي النظير الوطني العام للمشروع، غير أن المشروع يدار محليا. وبكلفة تشغيلية قدرها ١٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، صُرفت مباشرة على المجتمع المحلي، استطاعت تلك القرية التي يسكنها ٢٥٠ شخصا تحسين إنتاجها الغذائي وإدرار فائض خُصِّص للاستثمار في زيادة تحسين الظروف المعيشية وسبل الارتزاق، وضمان الحصول على مياه الشرب، وإنشاء شبكة أمان والمحافظة عليها، تحسبا لوقوع أزمات أخرى في مجال الغذاء أو الصحة أو في مجالات أخرى، وفي بناء مدرسة وتسهيل حصول سكان القرية على الرعاية الطبية. وقد استطاع المشروع، من خلال نهج المشاركة الذي اتبعه، تعبئة القرويين أنفسهم للمشاركة في تحديد معالم التنمية في مجتمعهم المحلي، عن طريق إنشاء وتعزيز أفرقة العون الذاتي في المجتمع المحلي. وأصبح القرويون من خلال هذه المنظمات الشعبية يشاركون في تحديد احتياجاتهم وترتيبها حسب الأولوية، وتحديد الحلول المستدامة، وتنفيذ الأنشطة، وتقاسم الفوائد، ورصد وتقييم أنشطة المشاريع. ويبذلون قصارى جهدهم لجعل هذا المشروع قادرا على الاعتماد على نفسه، بحيث يمكن الاستغناء عن المساعدة الخارجية.

١٠ - ويرى المقرر الخاص أن هذا المشروع نموذج يُحتذى به من عدة أوجه، فأولا، هذا هو جوهر العمل المتعلق بحقوق الإنسان على المستوى الشعبي. وثانيا، يشكل المشروع تجسيدا عمليا للتفسير الصحيح لمفهوم الحق في التنمية: فهو يُظهر مدى قدرة المستفيدين، عندما يُصبحون العناصر الفاعلة الرئيسية في تنمية مجتمعاتهم المحلية، على تحسين ظروفهم المعيشية بدعم رمزي من الخارج. وثالثا، يشكل المشروع دليلا حيا على الصلة الوثيقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. ورابعا، يبين المشروع الكيفية التي يمكن بها استثمار الموارد الإنسانية والإنمائية بحصافة وبصورة تفيد السكان أنفسهم مباشرة من خلال توليهم لإدارة هذه الاستثمارات ورصدها على نحو فعال. ويوصى المقرر الخاص بتكرار هذا المشروع المثالي وتوسيعه ليعم جميع أرجاء ميانمار، حيث تعيش أعداد كبيرة من السكان في مستوى الكفاف، وبأن تربط هذه المشاريع الشعبية الصغيرة بسياسة إنمائية وطنية لضمان استدامة النتائج في أنحاء البلد، وليس فقط في المناطق التي يسري فيها وقف إطلاق النار.

١١ - وبهذا الخصوص، يشير المقرر الخاص أيضا إلى توصيته حكومة ميانمار بالانضمام إلى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي من شأنه أن يمهد السبيل أمام إجراء حوار بناء مع الهيئة المعنية المنشأة بموجب العهد، وأن يتيح الفرصة للاستفادة من تراث غني من التجارب الوطنية والتوصيات المتعلقة بالسياسات، بشأن سبل ضمان إعمال هذه الحقوق. ويشير المقرر الخاص إلى المناقشات الجارية، على الأخص في لجنة حقوق الإنسان التابعة للحكومة، بخصوص إمكانية التصديق على العهد، وخطط عقد حلقة عمل وطنية استعدادا لذلك الحدث، ويشجع الحكومة بهذا الصدد على النظر في طلب مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٢ - وتدل الجهود الإنمائية المبذولة في ولاية كاشين على أن السلام شرط أساسي لكي يبدأ الناس في بناء حياتهم. وفي أعقاب البعثة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أشاد المقرر الخاص باتفاقات وقف إطلاق النار باعتبارها تطورا هاما بهذا الخصوص (انظر E/CN.4/2002/45، الفقرات ٩٥-٩٧). وسعيا للاطلاع على آخر التطورات في هذا المضمار، التقى المقرر الخاص بخمس عشرة جماعة من الجماعات التي اتفقت مع الحكومة على وقف إطلاق النار في يانغون في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وزار مقري جماعتي وقف إطلاق النار في ولاية كاشين، وهما الجيش الديمقراطي

الجديد، ومنظمة استقلال كاشين، وقد أبرمت كل جماعة اتفاقا منفصلا لوقف إطلاق النار مع مجلس الدولة للسلم والتنمية، وجميع الاتفاقات باستثناء اتفاق واحد (الاتفاق مع منظمة استقلال كاشين) هي'' اتفاقات شرف''. وبعد عقود من الخوف وانعدام الأمن والعنف المتفشي، بما في ذلك عدة حالات موثقة من القتل وإلقاء القبض والاحتجاز التعسفيَّيْن، والتعذيب، والترحيل القسري، والعتالة الجبرية، تتمثل الثمرة الأولى لاتفاقات وقف إطلاق النار في إقرار السلام، والثانية في تحقيق شيء من التنمية. وقد تفاوت نطاق العمل الإنمائي من مكان لآخر، ويُدعى أن غياب العمل الإنمائي دفع بعض الجماعات المنشقة إلى العودة إلى الكفاح المسلح (مثلا في ولاية مون). وتدرك الجماعات التي دخلت في هذه الاتفاقات أنها تمثل خطوة أولى في عملية تفاوض سياسي تؤدي إلى اتفاق دائم يعكس مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة في المركز والحقوق والواجبات، وسيادة الاتحاد، وهي عناصر ينبغي أن تُكرس جميعا في الدستور المقبل. وفي نفس الوقت تحتفظ كل جماعة بأسلحتها وجيشها وتنظيمها، وتتعاون مع مجلس الدولة للسلام والتنمية لتنمية المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة.

١٣ - وقد اتخذ الجانبان خطوات إيجابية لتوطيد الاتفاقات الأولية، بما في ذلك احترام الاستقلال الذاتي الواسع لمناطق وقف إطلاق النار، والتعاون المالي والاقتصادي لتنمية الهياكل الأساسية المحلية (الطرق، المدارس، المرافق الطبية)، وتعليم اللغتين البورمية والانكليزية في المدارس العامة. ويُترك لكل فئة تدريس تاريخها ودينها وثقافتها ولغتها لأطفالها، وإصدار بطاقات هوية وطنية للسكان المقيمين في المنطقة، لكي يتمكنوا من السفر بحرية في جميع أنحاء ميانمار. فمثلا في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الديمقراطي الجديد، يستند العمل الإنمائي إلى خطط سنوية تحدد مقدار الأموال التي يقدمها كل من الحكومة والجيش الديمقراطي الجديد. ويستمد الجيش الديمقراطي الجديد غالبية دخله من أرباح تعدين الذهب، التي يحتفظ بنسبة ٦٥ في المائة منها. وجميع الطرق الرئيسية في منطقة الجيش الديمقراطي الجديد مرصوفة. وبُنيت ٣٧ مدرسة (٢٠ مدرسة بناها الجيش الديمقراطي الجديد، و ١٧ بنتها الحكومة)، وتتعايش الفئات العرقية الست في المنطقة وتصدر منشورات دينية باللغات المحلية. ورهنا ببنود اتفاق وقف إطلاق النار، تتمتع بعض الجماعات بقدر أكبر من الاندماج في الهياكل الأساسية الوطنية. فقد اختار الجيش الديمقراطي الجديد مثلا إنشاء قوات شرطة خاصة، بدلا من الاعتماد على جيش تأتي أجوره وجراياته من وزارة الداخلية.

١٤ - وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات، فإن جماعات وقف إطلاق النار أعربت عن قلقها لعدم إحراز تقدم في المحادثات السياسية، ولاستبعادها من المحادثات السرية الجارية بين مجلس الدولة للسلام والتنمية وبين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. كما أن المجال لم يُفسح أمامها لممارسة أنشطة سياسية أو إجراء حوار مع الجماعات الأخرى لوقف إطلاق النار. والمقرر الخاص على قناعة بأن السلام الدائم في ميانمار يستلزم دخول جميع الفئات السكانية وعناصر المجتمع في الحوار السياسي الذي سيحدد معالم مستقبلهم المشترك. وهذه نقطة البداية لما تحمله الإصلاحات الديمقراطية من وعود وما يواجهها من تحديات. ومن المشجع أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد أعادت التأكيد حديثا على التزامها ببناء ''اتحاد بورما الديمقراطي الحقيقي''، بمشاركة جميع القوميات العرقية، وأعربت عن تصميمها على ''السعي جاهدة من أجل الدخول في محادثات ثلاثية ، في أقرب فرصة ممكنة، تشمل القوميات العرقية، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة[١]''. ويأمل المقرر الخاص في أن يولي مجلس الدولة للسلام والتنمية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مزيدا من الاهتمام لهذا البعد الحيوي، الذي أدى

تجاهله إلى عقود من الصراع، وقد يشكل حتى الآن خطرا على التقدم المحرز.

١٥ - وفي نفس الوقت يشجع المقرر الخاص الجهات الفاعلة المقدمة للمساعدة الدولية على زيارة مناطق وقف إطلاق النار ودعم جهود التنمية في تلك المناطق، خاصة في مجالات الزراعة والتعليم والحصول على المياه المأمونة، وإدرار الدخل، والصحة. وبهذا الخصوص ينبغي أن يشكل العمل الطليعي الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدات النائية بولايات كاشين وشين وراخين مثالا مفيدا يُقتدى به. ومن هذا المنطلق يشكل هذا الدعم لجهود التنمية وسيلة ناجعة للمساعدة على إعمال جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إيلاء الأهمية الواجبة لاحتياجات الفئات السكانية الضعيفة.

١٦ - ويرحب المقرر الخاص في هذا الصدد بالمبادرات التي اضطلعت بها مؤخرا لجنة حقوق الإنسان التابعة للحكومة، بهدف زيادة الوعي بحقوق الأطفال والنساء. وقد عقدت الحلقة الدراسية الدولية الأولى المعنية بحقوق الطفل في يانغون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بالتعاون مع مركز الحوار الإنساني والمعهد الدولي لحقوق الطفل، الذي يوجد مقره في سويسرا. وقد نُشرت محاضر هذه الحلقة. وهناك خطط لعقد حلقة للمتابعة في عام ٢٠٠٢. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدمت الحكومة أيضا تقريرها الدوري الثاني عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وتجري الاستعدادات لعقد حلقة عمل بشأن حقوق المرأة، وتُبذل جهود لتنفيذ أنشطة توعية أخرى. ومن الأمثلة على ذلك حلقة العمل المتعلقة بالتوعية بالألغام، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٢، بدعم من حكومة أستراليا والفريق الاستشاري المعني بالألغام الذي يوجد مقره في المملكة المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عُقدت حلقات عمل تتعلق بحقوق الإنسان في كل من يانغون وداواي، وتبعتها في آذار/مارس ٢٠٠٢ حلقات عمل مماثلة لأفراد قوات حفظ النظام والعسكريين. وينبغي أن تستمر هذه الأنشطة.

١٧ - ومع ذلك لا تزال التقارير تفيد بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، خاصة في المناطق التي تستمر فيها العمليات العسكرية. وتبدو المعلومات التي ترد عن هذه الانتهاكات من عدة جهات، معظمها مستقلة، مدعومة بصفة عامة بدلائل تستند إلى منهجية سليمة لجمع المعلومات وتحليلها. وتنطوي المعلومات على قدر كبير من التماسك والاتساق فيما يتعلق بالتوقيت والأماكن. كما أنها تتسق أيضا إلى حد معقول مع المقابلات التي أجراها المقرر الخاص مع اللاجئين أثناء زيارته لتايلند. ويُدَّعى أن الانتهاكات المذكورة تقع في سياق السياسات المضادة للتمرد التي طُبقت منذ سنوات عديدة في مناطق التمرد القبلي، وتهدف إلى تدمير المعارضة المسلحة. وتشمل الترحيل القسري لسكان الأرياف من مناطق العصيان المسلح الحقيقي أو المشتبه فيه إلى مناطق خاضعة لسيطرة الجيش، مما يحرم المتمردين من جميع مصادر الدعم (المحاربين والغذاء والأموال والمخابرات). وفي العادة تحدد مهلة ساعات أو أيام قليلة للقرويين لحزم أمتعتهم الضرورية ومغادرة المكان. ولا تقدم أية تعويضات عن خسارة الممتلكات أو أية معونة مادية، ويتعين على المُرحَّلين أن يبدأوا من الصفر وأن يبذلوا قُصارى جهدهم للبقاء على قيد الحياة. ويُمنع المرحلون من العودة إلى قراهم، وإذا ضُبطوا يُطلق عليهم النار دون إنذار.

١٨ - وفي السنوات الأخيرة أفيد بأن هذه السياسة أثرت على مئات القرى في ولايتي شان وكارين، حيث يُشتبه في أن جماعات المعارضة المسلحة من الشان والكارين تنفذ عمليات انطلاقا من قواعد خلفية تقع على طول الحدود بين تايلند وميانمار. وأفيد كذلك بأن عددا كبيرا من القرى رُحِّل سكانها في ولايتي كاياه الشرقية، ومون الشمالية وفي مقاطعة تناسيريم. وفي الآونة الأخيرة يُقال إن بعض السكان

نُقلوا عنوة من شمال شرقي ولاية شان المتاخمة للصين إلى مناطق معينة بولاية شان الجنوبية، وأغلبهم من مزارعي قبيلة وا، ومن المتمردين وأسرهم، وكذلك عدة مئات من أسر لاهو وسكان من ذوي الأصل الصيني.

١٩ - كما يساور المقرر الخاص القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث تجاوزات ضد المدنيين واللاجئين من جانب جماعات المعارضة المسلحة، وأبرزها جيش كارييني للتحرير الوطني، الذي اتُهم بالتجنيد القسري للقرويين الذكور، بمن فيهم القُصَّر، وفرض ضرائب على الأرز والماء، وزرع الألغام والشراك الخداعية في ممرات المشاة بالغابات، واحتجاز اللاجئين المشتبه في اتجارهم بالمخدرات وتشغيلهم بالسخرة، بل وقتل قرويين في بعض الحالات.

٢٠ - والتدفق المستمر لطالبي اللجوء من ميانمار إلى تايلند هو عَرَضٌ من أعراض الحالة الداخلية المعقدة التي تسبب فيها الإنسان بصفة رئيسية، والتي لها جذور اقتصادية بقدر ما لها جذور هي سياسية. ويعتقد المقرر الخاص أنه لا يوجد، وبخاصة في المناطق الريفية التي استقر فيها الأهالي منذ قرون، شخص يترك قريته وأقاربه وأصدقاءه وعشيرته وبلده عن طيب خاطر ليصبح لاجئا أو مهاجرا بطريقة غير مشروعة إلا إذا كانت هناك أسباب قاهرة تدفعه إلى ذلك. ولا يسلك الناس على مضض طريق المنفى إلا إذا لم يجدوا أي بديل صالح آخر. وجميع اللاجئين الذين قابلهم، ممن ليس لهم انتماءات سياسية، يريدون العودة إلى ديارهم وينبغي أن يُسمح لهم بذلك عندما تتمكن حكومة ميانمار من ضمان عودتهم في أمان وعلى نحو يحفظ كرامتهم.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

٢١ - يكرر المقرر الخاص تأكيد أنه لا يمكن أن يكون هناك تحول سياسي ديمقراطي له مصداقيته في ميانمار دون أن تتوافر أربعة شروط أساسية، هي: إشراك جميع عناصر المجتمع في حوار سياسي تسوده روح المشاركة والاحترام المتبادل والتعاون والإنصاف؛ وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين؛ ورفع القيود التي لا تزال تعوق قدرة الأحزاب السياسية وجماعات وقف إطلاق النار على الاجتماع والتناقش وتبادل الآراء ومزاولة أنشطتها المشروعة سلميا؛ والمناقشة الصريحة للأخذ بالديمقراطية السياسية التي لا يمكن أن تحدث دون انتخابات حرة. وسيهيئ ذلك الأجواء اللازمة لبدء الإصلاحات التي تمس حاجة مجتمع ميانمار إليها في الميادين السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، والتي يأمل المقرر الخاص أن تكون إيذانا ببدء حقبة جديدة من الاستقرار والتنمية والازدهار في البلد.

٢٢ - ويشكل الإفراج عن داو أونغ سان سو كي في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعد تحديد إقامتها فعليا لمدة ١٩ شهرا، أبرز التطورات التي استجدت في ميانمار مؤخرا. وقد أصدرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص بيانا مشتركا في ذلك اليوم ضما فيه صوتيهما إلى أصوات جميع الذين رحبوا بذلك الحدث، وهو ما أظهر أن سياسة التدخل المحكوم بمبادئ التي بلورها المقرر الخاص بوضوح في بيانه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين كانت فعالة في دعم المصالح العليا لشعب ميانمار. وقد أعربا أيضا عن استعدادهما لأن يناقشا مع الحكومة سبل التعاون الممكنة التي من شأنها دعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٣ - وقد علقت داو أونغ سان سو كي في هذه المناسبة قائلة إنها تمثل نهاية مرحلة بناء الثقة في المحادثات السرية بينها وبين مجلس الدولة للسلام والتنمية وهي المحادثات التي يسرها المبعوث الخاص للأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والواقع أن الإفراج عنها جاء في أعقاب الزيارة السابعة التي قام بها إلى يانغون.

٢٤ - وفي يوم الإفراج عنها، أصدر مجلس الدولة للسلام والتنمية بيانا بعنوان ''بدء صفحة جديدة''، جاء فيه:

> ''أولا نحن أفرجنا عما يقرب من ٦٠٠[٢] محتجز في الأشهر الأخيرة وسنواصل الإفراج عن الذين لن يسببوا ضررا للمجتمع أو يهددوا ما تعيشه الأمة حاليا من سلام واستقرار ووحدة. وثانيا، سنواصل العمل مع البلدان ... وثالثا، سنلتزم بالسماح لجميع المواطنين بالمشاركة بحرية في العملية السياسية بالبلد، مع إعطاء الأولوية للوحدة الوطنية وسلام البلد واستقراره...''.

٢٥ - ويود المقرر الخاص الإشارة إلى أن المنعطف الراهن يشكل مرحلة جديدة لاختبار بناء الثقة على أرض الواقع، إذ أن المحادثات الجوهرية بشأن مسائل السياسة العامة لم تبدأ بعد بين داو أونغ سان سو كي ومجلس الدولة للسلام والتنمية. وتشمل المسائل المقرر حسمها من خلال المناقشة المتعلقة بالسياسة العامة الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين (ربما من خلال العفو)؛ ورفع القيود المفروضة على عمل الأحزاب السياسية؛ ووضع دستور جديد؛ والسلام وطرائق الانتقال إلى الديمقراطية؛ ونتائج انتخابات عام ١٩٩٠؛ والاستثمار الأجنبي والمساعدة الخارجية؛ وإشراك القوميات العرقية في المحادثات المتعلقة بمسائل السياسة العامة. وتؤكد داو أونغ سان سو كي أن سياسة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ستظل دون تغيير حتى يبدأ حوار سياسي بشأن القضايا الأساسية. وجرى تأكيد هذا الموقف في البيان الذي أصدرته الرابطة بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لانتخابات عام ١٩٩٠.

٢٦ - وتفيد التقارير بأن الأجواء المحيطة بالإفراج عن داو أونغ سان سو كي أفضل كثيرا مما كانت عليه في عام ١٩٩٥. فهي تستطيع حتى الآن ممارسة مهامها كزعيمة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بما في ذلك العمل اليومي في مقر الرابطة، وزيارة مكاتب الرابطة في مقاطعة يانغون (التي تتألف من خمس مدن حتى الآن)، وعقد اجتماعات مع الدبلوماسيين، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وتقديم إحاطات للصحفيين وإجراء مقابلات وإلقاء بيانات وكلمات علنية. وقد أعيد توصيل خط هاتفي بمحل إقامتها وفي مقر الرابطة. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، سافرت إلى خارج يانغون لأول مرة منذ عام ١٩٩٥ في رحلة دينية خاصة إلى ولاية كارين وذهبت، في الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، إلى ماندالاي حيث زارت عددا من البلدات والتقت بأعضاء الحزب. كما استطاعت زيارة عدد من المشاريع التي تدعمها الرابطة في مدن ماغوي، وكياوكبادونغ، وتشاونغ - يو. وكانت هذه الزيارات لغرض وحيد هو حصولها على معلومات، ولم تكن تمت بأي صلة إلى أنشطتها السياسية.

٢٧ - وتمثل هذه التطورات تكملة لتلك التي ذكرها المقرر الخاص للجنة بعد زيارته الأخيرة، وهي محل ترحيب.

٢٨ - ورغم أن التقارير تفيد بأن الإفراج عن داو أونغ سان سو كي كان دون شروط، فإن القيود المفروضة على الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الأحزاب السياسية في الممارسة السلمية لحقوقها الأساسية في التجمع والسفر والإعراب عن آرائها وإصدار المعلومات وإبلاغها، لا تزال تعوق أنشطتها المشروعة (المرجع ذاته، الفقرات ٢٥-٢٩). وقد زار المقرر الخاص، أثناء بعثته، مقر حزب الوحدة الوطنية، خليفة الحزب الاشتراكي الحاكم السابق، والرابطة الوحدوية للتضامن والتنمية، ولاحظ وجود تباين صارخ بين حريتها في العمل من جهة، والقيود المفروضة عليها من جهة أخرى. فمثلا، لا تزال رابطة شان الوطنية

للديمقراطية وهي منظمة مشروعة، محجمة عن فتح مكاتب لها والاجتماع بأنصارها خوفا على سلامة أفرادها.

٢٩ - وفي نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢، أعلنت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عن خطط لبدء نشر رسالة إخبارية للحزب وتقدمت بطلب للحصول على إذن بذلك. وفي الوقت الحالي، حزب الوحدة الوطنية حزب السياسي الوحيد الذي لديه نشرته الخاصة به. وتتطلب مصداقية التحول أن تستعيد الأحزاب السياسية كامل حريتها في القيام بأنشطتها المشروعة، وسيكون ذلك اختبارا آخر لجدية الالتزامات المعلنة للحكومة بالسماح لجميع المواطنين بالمشاركة بحرية في العملية السياسية وتشجيع عملية التحول السياسي والمصالحة الوطنية. وسيؤدي إحراز تقدم كبير في هذه الناحية إلى تحسين الأجواء الداخلية والدولية، وسيساعد على تطبيع علاقات ميانمار بالمجتمع الدولي.

٣٠ - ولم تُرفع بعد بصورة كاملة القيود المفروضة على حرية الإعلام، وحرية التعبير، وحرية الصحافة. ولا تزال محطات البث الإذاعي الدولية تشكل المصدر الوحيد للمعلومات غير الخاضعة للرقابة المتاحة باللغة البورمية. ورغم أن هناك أمثلة قليلة على اتخاذ موقف أكثر إيجابية مؤخرا إزاء المراسلين الأجانب، فإن الرقابة الذاتية الصارمة التي يتوخاها الصحفيون في ميانمار لا تزال هي القاعدة لمن يريد أن يتفادى الاعتقال. وحتى الآن لم تنقل الصحافة أو محطات الإذاعة أو التلفزة المحلية، باستثناء صحيفة ميانمار تايمز، وهي جريدة موالية للحكومة، شيئا عن أحدث التطورات السياسية في البلد، بما في ذلك المحادثات بين مجلس الدولة للسلام والتنمية، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والإفراج عن داو أونغ سان سو كي. وقد طلب المقرر الخاص إيضاحات من الحكومة بشأن الصحفيين الذين لا يزالون مسجونين ولا يقل عددهم عن ١٦ صحفيا. وهناك أيضا أخبار عن استمرار فرض عقوبات على المنشورات لأسباب مشكوك في وجاهتها: ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حُظرت مؤقتا - وفقا للتقارير - مجلات *Living Color* و *Maung Mirgalar Nat Mhyar* و *Kyi pwar yee*، لأسباب من قبيل طبعها إعلانا في صفحة ''محجوزة'' لمجلس الدولة للسلام والتنمية، أو طباعة إعلان لشركة يُتصور أنها على خلاف مع وزير الرياضة، أو ذكر الاسم السابق لتايلند.

٣١ - وكما ذكر المقرر الخاص في مناسبات عديدة، يشكل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين بعدا لا غنى عنه للتحول السياسي. بل إن الإفراج عن جميع السجناء السياسيين أصبح الآن أكثر أهمية إذ يجري اختبار بناء الثقة في الواقع العملي. ويشمل هؤلاء السجناء عدة فئات. أولا الأشخاص الذين جرى احتجازهم لمجرد أنهم عبروا عن آرائهم السياسية سلميا، مثل الدكتور سالاي تون ثان، وهو من كبار الأكاديميين وجرى القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ويُمضي حاليا عقوبة السجن لمدة سبع سنوات في سجن إينسين، حيث اجتمع به المقرر الخاص. وقد صدرت أحكام وعقوبات إضافية ضد بعض هؤلاء السجناء لإبلاغهم معلومات بشأن حقوق الإنسان للمقرر الخاص السابق أو للأمم المتحدة. وثانيا، السجناء الذين أكملوا مدة عقوبتهم ولكنهم لا يزالون محتجزين، مما يجعل احتجازهم غير قانوني وتعسفيا في آن واحد. وثالثا، الأشخاص المسجونون لعدة سنوات ولم توجه إليهم قطُ أي تهمة أو لم يحاكموا. ورابعا، كبار السن و/أو المرضى الذين ينبغي الإفراج عنهم لدواع إنسانية. وخامسا، الأشخاص الذين ربما اتُهموا بدعم اللجوء إلى العنف في المعارضة، ولكنهم لم يستخدموا، هم أنفسهم، العنف، فضلا عن الأشخاص الذين اشتركوا فعلا في معارضة مسلحة وحوكموا في محاكم مشكوك في استقلاليتها. وقد أودع في الماضي عدد من السجناء من كل فئة من تلك الفئات رهن

الحبس الانفرادي لسنوات عديدة، الأمر الذي قد يكون له عواقب ضارة خطيرة على صحتهم. وقد أُرسل آخرون إلى سجون بعيدة جدا عن منازلهم، مما جعل زيارة أسرهم لهم صعبة أو مستحيلة، ولم يكن يُسمح في كثير من الأحيان للأسر بأن ترسل أي أغذية أو ملابس أو غير ذلك من اللوازم.

٣٢ - ويكرر المقرر الخاص دعوته إلى الإفراج غير المشروط والمبكر عن جميع السجناء السياسيين. كما يقترح إعلان العفو، مرة واحدة أو على دفعات، على أساس الاعتقاد بأن تلك الخطوة من شأنها أن تحسن الحالة في ميانمار من نواح عدة (المرجع ذاته، الفقرات ٤١-٤٧). والمقرر الخاص مستعد للعمل بصورة وثيقة مع مجلس الدولة للسلام والتنمية من أجل تحقيق ذلك، وقد زوده بنسخة من دراسة جرى إعدادها بشأن موضوع قوانين العفو للجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عام ١٩٨٥. وفي أعقاب بعثته، كتب المقرر الخاص إلى مجلس الدولة للسلام والتنمية في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، ليعرب له عن الشواغل المتقدمة الذكر وليقدم أسماء ١٠٤ محتجزين سياسيين ينبغي الإفراج عنهم فورا، وهم على النحو التالي: ١٩ عضوا من أعضاء البرلمان المنتخبين، و ٢٢ شخصا يتصل استمرار احتجازهم بمحاولة غير قانونية لإبلاغ معلومات بشأن حقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة، و ٣٣ سجينا لا يزالون محتجزين بعد أن أمضوا مدة عقوبتهم، و ٩ أشخاص محتجزين لعدة سنوات بغير تهمة أو محاكمة، و ٢١ حالة إنسانية. ويرحب المقرر الخاص بالإفراج عن ٥٦ شخصا منذ بدء بعثته، منهم عدد من الحالات التي سبق أن قدمها.

٣٣ - ومنذ بداية عام ٢٠٠٢، تم الإفراج عن ٨٣ سجينا سياسيا منهم ١٩ أُخلي سبيلهم منذ الإفراج عن داو أونغ سان سو كي في ٦ أيار/مايو. وبذلك يصل مجموع الذين أُفرج عنهم في الأشهر الـ ١٨ الأخيرة إلى نحو ٣٠٢ من الأشخاص.

٣٤ - وبقدر ما يمكن للمقرر الخاص أن يؤكد، فإن أيا من الأشخاص الذين اجتمع بهم وأجرى معهم مقابلات خلال بعثاته في ميانمار لم يتعرض لأي شكل من أشكال التحرش أو الانتقام. وسعى المقرر الخاص إلى الحصول على ضمانات فيما يتعلق بحماية الأشخاص المتعاونين مع ولايته من سلطات ميانمار وحصل عليها، ويشير إلى أنه قد تم الالتزام بها.

٣٥ - وطلب المقرر الخاص بصورة متكررة من السلطات الإفراج عن جميع الذين جرى تمديد أحكامهم لقيامهم بإبلاغ الأمم المتحدة بمعلومات عن حقوق الإنسان تتعلق بأحوال السجون. وعلى حد علمه، فإن ٣٠ سجينا يتعرضون لهذه الحالة، بما في ذلك مجموعة من ٢٤ سجينا محتجزين في سجن إينسين منذ عام ١٩٨٩. وفي المستشفى العام بيانغون، التقى المقرر الخاص بيو وين تين، البالغ من العمر ٧٢ عاما، وهو صحفي مرموق وأمين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وقد اتهم بوضع التقرير الذي أُرسل إلى سلفه عن أحوال السجون. والجريمة الوحيدة لهؤلاء السجناء، على حد علم المقرر الخاص، تتمثل في ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والإعلام بغية تحسين أحوال الاحتجاز بعد اعتقالهم في عام ١٩٩١، وفي تعبيرهم عن آرائهم فيما يتعلق بالمشاركة في المؤتمر الوطني. وجرى عزل عدد كبير من أفراد المجموعة وتعرضوا للتعذيب خلال استجوابهم، وحرموا من الغذاء وجرى احتجازهم لفترات طويلة في غرف متناهية الصغر تستخدم لإيواء كلاب الشرطة. وحُكم عليهم بالسجن لمدد إضافية تتراوح بين ٧ أعوام و ١٢ عاما وجرى تشتيتهم في سجون مختلفة عديدة (ميتكينا، وثاراوادي، وميانغيان، وميونغميا، وثايت).

٣٦ - ويتعذر على المقرر الخاص قبول الأقوال التي أدلت بها مصادر حكومية في أيار/مايو ٢٠٠٢ بشأن عدم وجود مساجين سياسيين في ميانمار. بل إن الإفراج عن مساجين سياسيين بعد ذلك التاريخ في حد ذاته يشير فيما يبدو إلى العكس. ولا يزال ١٧ عضوا بالبرلمان محتجزين في السجن من بين ١٩عضوا، كما أن هناك ٨٧ من السجينات السياسيات. وعلاوة على يو وين تين، تشمل الحالات الإنسانية الخطيرة يو كياو سان (عضو البرلمان)، ويو آي ثا أونغ (الأمين العام للجنة الممثلة لبرلمان الشعب)، والدكتور ثان نيين (عضو البرلمان) وأوهتوي ميينت (رئيس الحزب الديمقراطي)، الذين جرى نقلهم من المستشفى العام بيانغون إلى مستشفى إينسين في الفترة الواقعة بين ٢٠ أيار/مايو و ١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٢، حيث يقال إن صحتهم لم تتحسن بصورة ملموسة. وليس في إمكان المقرر الخاص قبول الرأي القائل بأن جميع هؤلاء السجناء السياسيين مجرمين عاديين. وحقيقة عزل هؤلاء السجناء عن المجرمين العاديين تشير بوضوح إلى أنهم ليسوا كذلك.

٣٧ - ولا يزال قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥ يستخدم لتبرير استمرار احتجاز الأشخاص الذين قضوا الحد الأقصى للمدد المحكوم بها عليهم. وقام المقرر الخاص بتحديد ٣٢ شخصا تنطبق عليهم هذه الحالة. واستمع إلى تقارير تفيد بأنه قد جرى تمديد الأحكام الصادرة على ١٠ من السجناء السياسيين لمدة سبع سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، واستمر مؤخرا احتجاز زعيم الطلبة بو يو تون (مين كو نينغ)، الذي أتم في عام ١٩٩٨ المدة المحكوم بها عليه، وهي ١٠ سنوات، للاشتراك في احتجاج مؤيد للديمقراطية، دون توجيه أي تهم جديدة إليه.

٣٨ - وتلقى المقرر الخاص تقارير عن حالات اعتقال عديدة جديدة في عام ٢٠٠٢. واعتقل في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ اثنان من القساوسة المسيحيين، هما الأب هتات جيي/ثات سي ونجل زوجته، القس ليان زا دال (سايه تون لين)، في مسكنهما بيانغون، علاوة على ٨ أفراد آخرين من أسرتهم الكبيرة، لعدم تسجيل أنفسهم في سجل الضيوف. وجرى كما تردد احتجاز ثمانية من المسلمين في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وحُكم عليهم بالسجن لمدة سبع سنوات بعد ذلك بأربعة أيام في ولاية راخين، لسفرهم دون إذن إلى يانغون. (وزُعم أيضا أن المسافرين المسلمين قد تعرضوا للتحرش في أجزاء أخرى من البلد، بما فيها ولايتي كارين ومون).

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن المقرر الخاص من استكمال معلوماته عن الحالة في السجون ومعاملة السجناء، عن طريق القيام بأنشطة منها القيام بزيارات لسجني ميتكيينا وإينسين في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وعقب قيام لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارات، تردد حدوث بعض التحسينات في بعض جوانب الحياة بالسجن (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٤٩-٦٣). ويلاحظ المقرر الخاص مع ذلك أن هناك مجال لإدخال المزيد من التحسينات، لا سيما في ضوء الالتزام الواضح للقيادة العليا والرغبة في التعاون مع المجتمع الدولي بهذا الشأن.

٤٠ - ومن بين المشاكل المتبقية التي يود المقرر الخاص الإشارة إليها النقص الظاهر في تقديم العلاج الطبي المناسب، بما في ذلك النقص الشديد في الأدوية. فعلى سبيل المثال، في سجن ميتكيينا، يستخدم مبنى مخصص للرجال بمثابة مستشفى ويقوم طبيب من المستشفى العام بميتكيينا بزيارته مرة كل أسبوع. وتتردد مزاعم بأن السجناء المرضى يُنقلون فقط إلى المستشفى إذا كان بإمكانهم دفع المقابل أو إذا كانوا على وشك الوفاة. وتلقى المقرر الخاص مزاعم بأنه يجري في بعض المناسبات حجب السجناء المرضى بشدة عن الأنظار قبل الزيارات التي تقوم بها المنظمات الإنسانية. وتتردد مزاعم

بأن موظفي السجون والسلطات، لا سيما المخابرات العسكرية، تتدخل في القرارات ذات الصلة بالصحة.

٤١ - وفي وقت الزيارة، كانت توجد نحو ٣٠٠ امرأة في سجن ميتكيينا، بما فيهن الحوامل والأمهات ذوات الأطفال الصغار. ويسر المقرر الخاص أن يشير إلى أنه منذ قيامه بزيارته، تم الإفراج من مختلف السجون، عن ٣١٨ سجينة، كلهن من الحوامل أو الأمهات ذوات الأطفال الصغار، لدواعٍ إنسانية، بما فيها سجن ميتكيينا. وفي بيانه المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، رحب بعمليات الإفراج هذه بوصفها علامة على أن حكومة ميانمار تعالج مسألة الفئات الأضعف من بين نزلاء السجون.

٤٢ - ويتمثل الشاغل الرئيسي لولاية المقرر الخاص في وصول شعب ميانمار إلى تحقيق العدالة. وتعتبر هذه المسألة جوهر عملية التحول إلى الحكم المدني. ويعتبر النظام القضائي أحد الأدوات المتاحة للمجتمعات لحل المنازعات بطريقة سلمية وعادلة وفقا للقواعد المقبولة. وفي كل مجتمع، يعتبر وضع نظام قضائي عملية جارية ومتطورة، وتحتاج إلى بذل جهود مستمرة، وإلى الصبر والتصميم. وهي تتطلب الاستناد إلى أسس واضحة والاسترشاد بها، كما تتطلب إطارا قانونيا سليما، ومؤسسات تتسم بالكفاءة، وموظفين متعلمين ومدربين، والأمر الحاسم هو الموارد المدرجة بالميزانية، لأن العدالة تعتبر سلعة مكلفة. ويكتسب النظام القضائي ثقة الجمهور وتأييده، وينجح في مهمته الأولية المتمثلة في خفض العنف في المجتمع، من خلال قيامه بتحقيق العدالة بالفعل، وإيمان الجمهور بأنه يفعل ذلك.

٤٣ - وخلال بعثته الثانية، بدأ المقرر الخاص في دراسة النظام القضائي، من حيث القانون والممارسة، ومن منظور المشرعين، ومؤسسات إنفاذ القانون، والنظام القضائي، والمستعملين النهائيين. وبدأ في جمع التشريعات ذات الصلة والاجتماع بضباط الشرطة والقضاة والمحامين في العاصمة وفي أماكن أخرى. ومن هذه المشاهدات الأولية، بزغت سمات بارزة عديدة، سيسعى إلى وصفها في تقييمه الأول. وأجرى المقرر الخاص أيضا مقابلات سرية، في مواقع قام باختيارها، مع ٢٦ من المحتجزين والسجناء السياسيين السابقين.

٤٤ - وقد تأثر النظام القانوني الحالي في ميانمار بالقانون العرفي التقليدي، والقانون العام البريطاني الذي فرض خلال الحكم الاستعماري (والذي يشكل أساس النظام) والاشتراكية التي أُدخلت بعد استيلاء العسكريين على الحكم في عام ١٩٦٢. واتجهت نية قانون قضائي جديد أُصدر في عام ٢٠٠٠ إلى إصلاح النظام القضائي استنادا إلى مبادئ هامة عديدة، هي احترام سيادة القانون، واستقلال الهيئة القضائية، وافتراض البراءة، والحق في الإدلاء بالأقوال أمام محكمة، وأن تكون المحاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة غير متحيزة ومختصة، والحق في الدفاع وفي الاستئناف، وتأويل الشك لصالح المتهم. ويشير القانون إلى مبادئ تنظيمية أخرى محددة بطريقة أكثر إبهاماً، مثل حماية مصالح الشعب، والمعاونة في استعادة القانون والنظام، والسلام والاستقرار، وتثقيف الشعب لفهم القانون والامتثال له، والتشديد على دور العقوبة في إصلاح الأخلاق. وفي غياب الدستور[٣]، يوضح قانون الهيئة القضائية إلى حد ما، التشريعات الجنائية والمدنية السارية حاليا في ميانمار. وهو يشير إلى القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الأدلة، و ''قوانين خاصة'' وإجراءات تحدد الجرائم التي لم يرد وصف لها في هذه القوانين وتعاقب عليها. ولم تحدد هذه ''القوانين الخاصة''، ولكن يمكن أن تشمل قوانين أصدرتها نظم متعاقبة منذ منتصف القرن التاسع عشر لحفظ القانون والنظام[٤] وهناك حاجة إلى أن يعكس عدد كبير من أحكام هذه القوانين بطريقة أكثر شمولا حقوق الإنسان الأساسية

المتعلقة بحرية الضمير، والرأي، والتعبير، والاجتماع، وإنشاء الجمعيات، والإعلام، والانتقال.

٤٥ - وينص قانون الهيئة القضائية على نظام للمحاكم يتألف من ٤ مستويات (البلدة والمقاطعة والقسم والولاية)، وتُتوجه المحكمة العليا التي تملك ''اختصاصات استئنافية ومؤقتة'' على السواء. وينظم القانون المدني قانون الإجراءات المدنية، وقانون الأدلة، والتشريعات المدنية الأخرى. وتنظم المسائل المتعلقة بالوراثة والميراث والزواج بموجب القوانين العرفية البوذية والإسلامية والهندوكية.

٤٦ - وبالرغم من الإيضاحات الأولية الواردة في قانون الهيئة القضائية، فإن المقرر الخاص لاحظ بعض الخلط في أوساط موظفي إنفاذ القوانين والموظفين القضائيين، ناهيك عن الجمهور، بشأن ماهية القوانين السارية حاليا، ومدى سريانها، وكيفية حل المنازعات في الواقع العملي.

٤٧ - وتتعلق الملاحظة الثانية للمقرر الخاص بالمبدأ الأساسي لاستقلال الهيئة القضائية. وبينما جرت إعادة تقرير المفهوم في قانون الهيئة القضائية، فإنه يتعين احترامه وتنفيذه بطريقة فعالة. ويحتاج كل تحول سياسي على الدوام إلى جهود مستمرة لدعم هذا المفهوم، من الناحية الثقافية وفي الواقع العملي، لا سيما عن طريق تدريب جيل جديد من أصحاب المهن القانونية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يذهب إلى مدى أبعد من الإشارة إلى المجالات التي تنطوي على مشاكل في إقامة العدل في ميانمار، والمطالبة بتنفيذ المبادئ الأساسية لسيادة القانون بطريقة ديمقراطية؛ ولا ينبغي له انتظار اكتمال التحول السياسي للشروع في العمل، وإنما ينبغي له أن ينظر في بدء التعاون التقني لتحسين قدرة النظام القانوني المعقد القائم، الموروث عن البريطانيين والمكمل بالقانون العرفي التقليدي، لكي يعمل بصورة كاملة في محيط ديمقراطي في المستقبل.

٤٨ - والسمة الثالثة التي لاحظها المقرر الخاص مستمدة من الملاحظتين السابقتين. وهي تتعلق بما يبدو أنه تنفيذ غير موضوعي للقانون على نطاق واسع. وبينما تميل القرارات القضائية إلى تأكيد القوانين والإجراءات القائمة، فإن أي دراسة للعملية كما طبقت على السجناء السياسيين تكشف عن درجة مرتفعة من التعسفية. ويبدو أن عددا كبيرا من الحالات المتبقية للمحتجزين السياسيين، إن لم تكن جميعها، تشكل انتهاكات تعسفية للمبادئ والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان، وكذلك للضمانات القائمة في قانون ميانمار لحماية الشعب من إساءة الاستخدام الرسمي للسلطة.

٤٩ - ويعتبر الاحتجاز تعسفيا في القانون الدولي لحقوق الإنسان عندما ينتهك المبادئ العامة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. ويشكل هذا التعسف استغلالا للسلطة يحق لضحاياه التمتع بالحماية والإنصاف، أي الحصول على العدالة والمعاملة النزيهة واسترداد الحقوق والتعويض وأية مساعدات ضرورية لإعادة التأهيل.

٥٠ - وتلقّى المقرر الخاص عدة ادعاءات بأن العديد من السجناء السياسيين في ميانمار تم اعتقالهم وحجزهم واستجوابهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام عليهم وسجنهم بصورة تعسفية في الماضي. ويُزعم أنه في هذه العملية، قامت وكالات حكومية[٥] وليس السلطات القضائية بدور ما في الاعتقال والاحتجاز والتحقيق، وحتى في إصدار الحكم أحيانا. وتلقّى المقرر الخاص أيضا تقارير موثوق بها بأن الأماكن التي تم احتجاز بعض السجناء فيها ليست، كما تبدو، مرافق حجز للشرطة أو من المرافق المشار إليها في قوائم السجون أو معسكرات الاحتجاز الرسمية التي أتيح له دخولها. ويُزعم أن أشخاصا قد احتُجزوا انفراديا في تلك

المرافق لفترات طويلة بينما تستمر التحقيقات. وكانوا يُمنعون من الاتصال بالغرباء، بما في ذلك الأقرباء والمحامون والموظفون الطبيون. ولم تبلَّغ السلطات القضائية بذلك، كما أنه لم يُسمح لها بتحديد مدى شرعية الاعتقال والاحتجاز. والمقرر الخاص مقتنع بأن هذه المزاعم ستتوقف مع تناقص عدد حالات الاعتقال السياسي خلال فترة ولايته؛ وهو يتوقع أنه مع انتهاء مرحلة بناء الثقة بنجاح ستوضح حكومة ميانمار بمزيد من الصراحة لجميع وكالاتها الحاجة إلى إنهاء تلك الممارسات السابقة المزعومة.

٥١ - وقانون العقوبات في ميانمار يحظر التعذيب، ويعتبره جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات؛ كما أنه يحظر استخدام الاعترافات والمعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها بالإكراه كدليل في المحكمة. وعلى الرغم من أن المقرر الخاص لم يتمكن من جمع شهادات حديثة تتعلق بالتعذيب خلال البعثتين اللتين قام بهما إلى ميانمار فإن استخدام التعذيب على نطاق واسع من جانب أفراد الأمن طوال أربعة عقود ضد المنتقدين السياسيين والمدنيين والسجناء المشتبه فيهم في مناطق التمرد قد وُثِّق دون أدنى شك.

٥٢ - وأثار المقرر الخاص مع كبار ضباط الشرطة، خلال بعثته الأخيرة، مسألة ادعاءات التعذيب العديدة ضد أفراد الأمن في ميانمار. ومما أثار دهشة المقرر الخاص أن أعمال التعذيب من جانب ضباط الشرطة قد اعتُرف بها وأنه في عدد من الحالات تمت محاكمة المرتكبين ومعاقبتهم. وأبلغت سلطات الشرطة المقرر الخاص بأن من أولويات مجلس الدولة للسلام والتنمية إعادة الثقة الشعبية في الشرطة. وقد تلقَّى المقرر الخاص سجلات إحصائية سنوية تبين الإجراءات التأديبية التي اتُخذت منذ عام ١٩٩٥ ضد ضباط الشرطة لأسباب تشمل، كما أُبلغ، أعمال التعذيب. وتبيِّن هذه السجلات أن ٣ ٦٤٦ شرطيا قد حوكموا وسُجنوا خلال السنوات السبع الماضية لسوء السلوك أو استغلال السلطة بما في ذلك التعذيب. وتم طرد آلاف آخرين، أو أنه قد خُفضت درجاتهم أو عوقبوا على نحو آخر.

٥٣ - وهذه التطورات هي مؤشرات مشجعة، وإن صدقت ستكون، إلى حد كبير، خطوة هامة جديرة بالثناء تجاه تحقيق سيادة القانون في البلد. ويمكن، حتى قبل تحقيق ديمقراطية انتخابية كاملة، تقليل السلطة التقديرية لمسؤولي الدولة وجعلهم خاضعين بشكل متزايد للقانون. ويعتزم المقرر الخاص متابعة الحوار مع سلطات شرطة ميانمار خلال زيارته القادمة، وتحري السبل معها لتعزيز التعاون الدولي في مجال الشرطة من أجل تشجيع الجهود الجارية ومواصلة تطويرها. وسيكون تصديق ميانمار على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة خطوة هامة في هذا الاتجاه، كما أنه سيُوفر إطارا معياريا فنيا مفيدا للعمل ولتحقيق التعاون الدولي في القضاء على التعذيب.

٥٤ - وتتعلق ملاحظة المقرر الخاص التالية بمسألة معالجة الجرائم السياسية. ويُزعم أن المحاكمات السياسية ستجريها المحاكم العادية أو المحاكم الخاصة المنشأة لذلك الغرض، مثل المحكمة التي تُعقد في معسكر سجن إينسين. وحسبما أوردت التقارير فإن المحاكمات التي أجرتها هذه المحاكم عُقدت غالبا في مكتب القاضي ولم يُسمح بصورة عامة بدخول محامي الدفاع أو أنه سُمح لهم بالدخول في المرحلة الأخيرة من المحاكمة، أو في ظل قيود ترقى إلى أن تكون رفضا لحق الدفاع. وحسبما أوردت التقارير، فإن الأحكام تُعد مسبقا وتُتلى في كثير من الأحيان دون أن يكون المتهم موجودا.

٥٥ - ويأمل المقرر الخاص أن يتمكن من تنقيح انطباعاته الأولية ومواصلة تطويرها مع زيادة معرفته بنظام إقامة العدل. وكما ذكر المقرر الخاص آنفا، فإن هذه المسائل لها

أهمية أساسية بالنسبة لولايته، مثلما ينبغي أن تكون بالنسبة للمجتمع الدولي. ويأمل المقرر الخاص في أن يتمكن من متابعة المناقشات التي أجراها مع أفراد السلطة القضائية في ميانمار ومع السلطات الأخرى ذات الصلة جميعها؛ كما أنه يأمل في أن تأخذ تلك السلطات تعليقاته بوصفها مساهمة بنَّاءة في أعمالها.

٥٦ - وإقامة العدل هي مسألة شاملة معقَّدة تنطوي على جوانب مؤسسية وعلى إنفاذ القانون، وكذلك على جوانب قضائية ومهنية وتعليمية وإعلامية. وإصلاح إقامة العدل سيستغرق وقتا وسيتطلب جهودا متواصلة وصبرا وعزما وموارد. ويرحب المقرر الخاص بالجهود الأولية التي بذلها مجلس الدولة للسلام والتنمية لوضع السلطة القضائية في هذا المسار. وستتطلب هذه العملية في نهاية المطاف إجراء استعراض شامل لجميع التشريعات القائمة التي تجرِّم ممارسة حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها دوليا وذلك بغرض تعديلها أو جعلها متماشية مع قانون السلطة القضائية ومعايير حقوق الإنسان الدولية. وينبغي التحقيق في ادعاءات استغلال السلطة وتقديم الأشخاص المسؤولين إلى المحاكمة. وينبغي حل المحاكم الخاصة - مثلما تم حل المحاكم العسكرية قبل عدة سنوات. وينتظر العمل الدؤوب والمنتظم حكومة ميانمار ومجتمعها المدني من أجل ضمان إجراء إصلاح المؤسسات المشاركة في إقامة العدل في سياق عملية التحول السياسي.

٥٧ - والمقرر الخاص مقتنع بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيكونان مستعدين لتقديم المساعدة والدعم لهذه الجهود. وفي هذا الصدد، سيكون مما يُسعد المقرر الخاص أن يبحث مع السلطات ذات الصلة، خلال بعثته القادمة، السبل التي تؤدي إلى وضع أسس من أجل كفالة تعاون الأمم المتحدة. ومن الممكن أن تكون مجالات التعاون الأولية منطوية على تقديم المعونة الفنية للمساعدة في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يعتزم مجلس الدولة للسلام والتنمية التصديق عليه؛ واستعراض أحوال السجون على نحو منتظم على أساس المعايير الدولية لمعاملة السجناء؛ واستعراض قانون العقوبات المطبق على الأحداث بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وعلى أساس اتفاقية حقوق الطفل؛ وبحث التزامات ميانمار بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالسجينات مع شركاء الأمم المتحدة؛ واستعراض التشريعات المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز والتحقيق والمجالات الهامة الأخرى المتعلقة بإقامة العدل؛ وإنشاء مكتبة لمراجع المعلومات القانونية للمهنيين المشاركين في إقامة العدل وللمسؤولين والطلبة المهتمين الآخرين؛ وبحث مجالات التعاون التي يُعتقد أن هناك حاجة ماسة لها، مثل تدريب المسؤولين ذوي الصلة، مع السلطة القضائية والشرطة.

رابعا - الاستنتاجات

٥٨ - يعتقد المقرر الخاص أن مجتمع ميانمار يقف الآن على عتبة تغييرات كبيرة وأنه أصبح أكثر مراعاة للحاجة المعنوية والعملية للتحرك بسرعة أكبر مما هو عليه الآن نحو مستقبل ديمقراطي متسامح وسلمي يولي أعلى قيمة لكرامة الفرد الأساسية.

٥٩ - ويرى المقرر الخاص أن أسلوب اللين الذي اتُبع مؤخرا على الجبهة السياسية لم يؤد، وقد لا يؤدي، إلى إدخال أية تحسينات ملحوظة على حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المعقدة؛ وليس من الممكن تحقيق ذلك إلا في إطار عملية تحول سياسي ومصالحة وطنية مستدامة بعد إحراز تقدم ملحوظ في معالجة المسائل المتعلقة بالسياسات. وجدير بالذكر أن هذه المسائل تشمل الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين (ربما عن طريق إصدار عفو عام)، ورفع القيود عن ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعن أنشطة الأحزاب السياسية، وإقامة

نظام فعال لسيادة القانون، وتوسيع نطاق المحادثات بحيث تتضمن إجراء حوار ثلاثي يشمل القوميات العرقية، وإحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والانتخابية، وزيادة سرعة التحول إلى الديمقراطية ووسائل ذلك التحول.

٦٠ - وتشير تجربة التحولات السياسية في البلدان الأخرى إلى أن الوضع الدقيق الحالي في ميانمار، الذي يتيح إمكانيات جديدة للمصالحة وإحلال الديمقراطية، يحتاج إلى أن يعالَج بقدر كبير من العناية والسخاء من جانب كل من يتمنون الخير لشعب ميانمار. وفي رأي المقرر الخاص أنه ينبغي أن يبدأ المجتمع الدولي في التفكير في خيارات لتعزيز المساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة المختلفة فيه وذلك في سياق الالتزام المبدئي مع الجهات الفاعلة الأساسية في البلد: مجلس الدولة للسلام والتنمية؛ وزعماء الطوائف العرقية والدينية؛ والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ والأحزاب السياسية الأخرى؛ والمنظمات المحلية القائمة في المجتمع. وفي الوقت الحالي، من المهم عدم تشجيع الرأي العام الدولي على قبول النماذج المبسطة والنظر إلى العملية المعقدة بوصفها نزاع بين الخير والشر. وفي الصراع الدولي الحالي ضد الإرهاب، هناك اتجاه من جانب بعض الأمم إلى عدم إعطاء حقوق الإنسان والحق في التنمية والديمقراطية ما تستحقه من اهتمام. وينبغي أن تُدعم بكل الوسائل الممكنة عملية الانتقال من مرحلة بناء الثقة إلى بداية حوار بشأن المسائل السياسية والدستورية الهامة في ميانمار.

٦١ - وينبغي على الأمم المتحدة، بشكل خاص، أن تبدأ في تقييم أولويات مشاركتها، بما في ذلك من خلال إشراك المجالس التنفيذية لبعض وكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز وجود ودور الأمم المتحدة في بعض المجالات التي يمكن أن تيسر عملية التحول أو إلى إعادة توجيههما. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في بعض المجالات هو تقدم محدود، فإن برامج المساعدة الإنسانية لا تزال في الوقت الحاضر متأثرة بالظروف التشغيلية الصعبة التي تحد من تنفيذها وخضوعها للمساءلة والتحقق منها ووصولها إلى الضعفاء وتقيدها. وينبغي أن تبذل الحكومة كل جهد لتمكِّن المساعدة الإنسانية من أن تصبح أكثر فعالية في الوفاء بالاحتياجات من خلال مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة ووجود ممثلين لها حتى يمكن ترتيب الأولويات والاتفاق عليها.

الحواشي

(١) بيان أصدرته الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لانتخابات عام ١٩٩٠. وكذلك صدر بيان في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٢، عن خمسة أحزاب عرقية تمثل الأقليات العرقية شان، ومون، وزومي (شين)، وكارين، وأراكانيز، دعت فيه إلى إجراء محادثات ثلاثية.

(٢) يشمل هذا العدد المجرمين العاديين.

(٣) أقامت السلطة العسكرية مؤتمرا وطنيا في عام ١٩٩٣ لتحديد المبادئ التي ستحدد شكل الدستور الجديد، ولكن الخلافات السياسية أوقفت أعماله في عام ١٩٩٦. وتولى مجلس الدولة للسلام والتنمية نشر نتائج أعماله، التي جرت في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ في كتيب بعنوان ''المبادئ الأساسية والمبادئ الأساسية التفصيلية التي أرستها الجلسات العامة للمؤتمر الوطني حتى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦''، يانغون، بدون تاريخ.

(٤) قد تشمل قانون أحكام الطوارئ (١٩٥٠)، وقانون حماية الدولة من خطر العناصر الانقلابية (١٩٧٥)، وقانون حماية الانتقال النظامي السلمي لمسؤولية الدولة والأداء الناجح لمهام المؤتمر الوطني ضد الاضطرابات وعمليات المعارضة (١٩٩٦)، وقانون تسجيل آلات الطباعة والناشرين (١٩٦٢)، وقانون الصحافة (سلطات الطوارئ) (١٩٣١)، وقانون إنشاء الجمعيات غير المشروعة (١٩٠٨)، وقانون (حفظ) النظام العام (١٩٤٧)، والقانون المتعلق بإنشاء المنظمات (١٩٨٨)، وقانون التليفزيون والفيديو (١٩٩٦)، وقانون الأسلحة (١٩٧٨)، وقانون حماية الممتلكات العامة (١٩٤٧)، وقانون حماية الممتلكات العمومية (١٩٦٣).

(٥) مثل وكالة المخابرات العسكرية والفرع الخاص المسؤول أمام مديرية الشرطة.